الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/52/225
S/1997/530
9 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
البند ٣٧ من القائمة الأولية*
الحالة في الشرق الأوسط

مجلس الأمن
السنة الثانية والخمسون

رسالة مؤرخة ٧ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أرفق طيا رد إسرائيل على التقرير المقدم طبقا لقرار الجمعية العامة دإط - ٢/١٠ (A/ES/10/6-S/1997/494)، معبرا عن تحفظات إسرائيل العميقة إزاء محتوى ولهجة هذا التقرير.

وأكون ممتنا إذا ما رتبتم لتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٣٧ من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

السفير ديفيد بيليج
القائم بالأعمال

* A/52/50.

97-18935 100797 100797

9718935

المرفق

رد إسرائيل على التقرير المقدم عملا بقرار
الجمعية العامة دإط - ٢/١٠

تعليقات عامة

١ - تنظر إسرائيل بقلق عميق إلى التقرير المقدم عملا بالقرار دإط - ٢/١٠ (A/ES/10/6-S/1997/494)، سواء من حيث مادة مضمونه أو اللهجة العدائية والمتحيزة لجانب واحد التي كتب بها.

٢ - ولقد كان من الواضح أن عقد الدورة الاستثنائية الطارئة، وهي آلية لم تستخدم على مدى ١٥ سنة، ولا يقصد منها سوى معالجة "التهديدات للسلم والأمن الدوليين" ردا على بناء مشروع اسكاني في القدس، جاء ليشكل ممارسة سياسية بحتة. وعلى نفس المنوال، فإن القرار المتخذ في تلك الدورة، الذي قصد إلى لوم إسرائيل من جانب واحد على التصدع الذي أصاب عملية السلام، وإلى تشويه المبادئ التي قامت عليها تلك العملية، كان نتيجة متوقعة من هذه الممارسة. على أن إسرائيل كان يراودها الأمل والتوقع بأن تقريرا يحمل إجازة من الأمين العام سوف يجهد إلى حد ما لكي يعبر عن كامل نطاق الحالة وتعقيدها.

٣ - ومن أسف فإن التقرير الذي جاء بعيدا عن "رصد" الحالة، على نحو ما طلبه القرار، قد اقتصر على إتاحة ساحة لمزاعم لا تقوم على أساس ضد إسرائيل وهي مطروحة دون تمحيص أو انتقاد. كما أنه لا يبذل جهدا للتمييز بين الوقائع والرأي. بل إنه حافل بطروحات سياسية وكثيرا ما يصدر أحكاما مسبقة على القضايا التي اتفق الطرفان على معالجتها في مفاوضات مباشرة وجها لوجه.

٤ - وفضلا عن ذلك، ففيما أعطيت المهمة التي أوكلت إلى التقرير أوسع تفسير ممكن حيثما تعلق الأمر بالمزاعم الموجهة ضد إسرائيل، فإن جوانب التقرير التي كان يمكن أن ترسم صورة أكثر توازنا جرى تجاهلها إلى حد كبير.

٥ - وعلى ذلك، ففيما تؤكد الفقرة ١٠ من القرار على ضرورة التنفيذ الدقيق للاتفاقات، فإن التقرير لا يركز سوى على المزاعم بمخالفات ارتكبتها إسرائيل. أما الجانب الفلسطيني فما زال يتجاهل التزاماته، بما في ذلك الالتزام بتعديل ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية الذي يدعو إلى تدمير إسرائيل بالكفاح المسلح، ثم الالتزام باتخاذ تدابير في إطار محاربة الإرهاب بما في ذلك تقديم الإرهابيين إلى المحاكمة، ونقل المشتبه بهم ومصادرة الأسلحة النارية غير المشروعة. وعلى العكس من ذلك، فكثيرا ما شارك في التحريض على العنف ومحاولة قطع الطريق على حل القضايا المعلقة عن طريق التفاوض. أما واضعو التقرير الذين فسروا مهمتهم على نحو فضفاض في المجالات الأخرى، فقد ارتأوا كما هو واضح أن الإشارة إلى مثل هذه الأمور أمر يتجاوز نطاق التقرير.

٦ - وبالمثل، فإن تنفيذ الفقرة ١٢ من القرار برفض الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره لم تلق نظرا من جانب التقرير بوصفها أمرا يستأهل الاهتمام.

٧ - وليس من شأن الأثر الناجم عن وثيقة من هذا القبيل سوى أن يؤدي إلى المزيد من تشجيع من يتواجدون في الجانب الفلسطيني ويعتقدون أن ليس ثمة حاجة للجلوس إلى مائدة التفاوض فيما تظل المحافل الدولية على استعداد للتغاضي عن محاولاتهم الالتفاف من حول عملية السلام. وينبغي لأعضاء الأمم المتحدة ألا يتوهموا أن وثيقة من هذه النوعية يمكن أن تؤدي دورا بناء بأي صورة من الصور في حمل الطرفين على حل الخلافات بينهما.

مصادر المعلومات

٨ - يدعي التقرير أنه يستند إلى "مصادر موثوق بها متاحة للأمم المتحدة في المقر وفي الميدان". على أن هذه المصادر الموثوق بها لم يجر تحديدها قط. ومع ذلك فإسرائيل تعرف حق المعرفة أن المصادر المتاحة للأمم المتحدة "في الميدان" هي وكالات الأمم المتحدة وممثلوها العاملون في المنطقة الذين استخدموا لتقديم المعلومات. وهذا أمر يتجاوز بوضوح تام الولاية الموكلة إليهم كما يثير شواغل بشأن المساعدات وأوجه التمويل التي تقدمها الدول الأعضاء بالأمم المتحدة لتمكين هذه الوكالات من مساعدة اللاجئين وتنسيق مشاريع المعونة وما إليها ثم يصار إلى استخدامها بدلا من ذلك لأغراض سياسية.

٩ - ومعظم البيانات المقدمة في التقرير تم استخلاصها من تقارير صحفية لا سند لها. وقد علمت إسرائيل بأن الإشارات إلى تلك المصادر غير الموثوقة تم حذفها عمدا بواسطة واضعي التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، فبرغم الطابع الواهي والجدلي الذي تتسم به "الحقائق" المفاد عنها، فلم يقدم أي من تلك المزاعم إلى إسرائيل للتحقق منه أو التعليق عليه.

نطاق التقرير

١٠ - الجانب الفني من التقرير لا يتعلق إلا بصورة ضئيلة بالمهمة الموكلة إلى الأمين العام بموجب القرار. فقد طلب إلى الأمين العام أن "يرصد الحالة ويقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار". ولم يكن الطلب هو أن يجري استقصاء للرأي العام الفلسطيني، أو أن يتخذ موقفا وحيد الجانب بشأن القضايا التي اتفق الجانبان على التفاوض بشأنها، ثم بالتأكيد أن لا يتيح منبرا مفتوحا على مصراعيه لآراء سياسية من هذا الطرف أو ذاك. كما أن التقرير لا يبذل محاولة للتمييز بين الوقائع والرأي وهو حافل بالآراء المسبقة والتلميحات السياسية. ومن أسف فإن النتائج تفيد القارئ عن التحيز السياسي لواضعي التقرير بأكثر مما تضعه في صورة القضايا التي طلب من التقرير تغطيتها.

مشروع البناء في هار حوما

١١ - في واحد من الأحكام الجزافية الكثيرة التي ترد في التقرير فإنه يذكر، بغير أساس واضح، أن بناء مساكن في هار حوما ينظر إليه بوصفه مسألة "جد خطيرة". ثم يمضي إلى مناقشة المشروع تحت عدد من العناوين: سياسيا وجغرافيا وديموغرافيا واقتصاديا ثم من حيث الآثار على عملية السلام.

سياسيا

١٢ - بذريعة الرجوع إلى فلسطينيين غير محددي الهوية، يطرح التقرير عددا من المقولات السياسية التي لا تبعد فحسب عن التكليف الوارد في القرار، ولكنها تدحض أي زعم بأن التقرير يلتزم جادة الموضوعية. إن التقرير يورد آراء الفلسطينيين الذين "يوضحون أن من شأن تلك الخطوة أن تضر بالمفاوضات المتعلقة بالمركز النهائي. ولو كان بناء المساكن يعد ماسا بمفاوضات المركز النهائي، فحينئذ ما كان سيسمح لأي من الجانبين بالبناء خلال الفترة الانتقالية. لكن الأمر على خلاف ذلك بوضوح. فالاتفاق المؤقت يعطي المجلس الفلسطيني صلاحيات واسعة في مجال البناء والتخطيط والتنظيم العمراني. وفي الوقت نفسه فهو لا يشمل أي حكم يحظر أو يقيد عمليات التشييد الحضري أو أي مشاريع أخرى للبناء بواسطة إسرائيل. وفي واقع الأمر، فإن التقرير يتجاهل العامل الوحيد الذي يصادر بحق على مفاوضات الوضع النهائي وهو عدم مجيء الجانب الفلسطيني إلى مائدة المفاوضات.

١٣ - وفي تأكيد آخر يتسم بطابع سياسي سافر، يؤكد التقرير أن مشروع هار حوما "ينظر إليه على أنه يغلق السبيل أمام ما يتوقعه الفلسطينيون بالإجماع أن يكون العاصمة المقبلة لدولة فلسطينية - أي القدس الشرقية". إن العلاقة بين هذه العبارة وبين المهمة المذكورة للتقرير أمر يستعصى على الفهم. وحتى لو كان ثمة علاقة، فللمرء أن يتصور أن الطموح الفلسطيني "الإجماعي" إلى عاصمة في القدس الشرقية كان ينبغي أن تضاهيه إشارة إلى توافق الآراء الإسرائيلي المماثل والواسع النطاق بأن القدس غير المقسمة ستظل عاصمة إسرائيل.

١٤ - ورغم أنه ليس من سبيل إلى أن يعرف قارئ التقرير الأمر، فإن مشروع هار حوما يقع تماما ضمن نطاق الحدود البلدية للقدس، على الأراضي التي نُزعت ملكية غالبيتها العظمى (٧٨ في المائة) من ملاك يهود. ولن يتنبه القارئ أيضا إلى أن المشروع جزء من خطة لبناء ٠٠٠ ٢٠ وحدة سكنية للقطاع اليهودي و ٥٠٠ ٨ وحدة سكنية للقطاع العربي بما يحافظ على التوازن الحالي للسكان في المدينة.

جغرافيا

١٥ - في ادعاء جزافي لا يستند إلى أساس، يتهم التقرير مشروع هار حوما بأنه "خطوة أخيرة نحو عزل القدس عن بقية الضفة الغربية". وفي واقع الأمر فإن المشروع يقصد إلى خدمة الاحتياجات المتنامية لأكبر مدن إسرائيل، التي يتوقع أن تنمو من ٠٠٠ ٥٠٠ نسمة إلى ٠٠٠ ٨٠٠ نسمة على مدى السنوات القليلة المقبلة. ومن المقرر أن يصاحب المشروع تحسينات كبيرة في الطرق والبنية الأساسية مما سيؤدي في وقت

واحد إلى تحسين نوعية الحياة لجميع سكان القدس ويكفل سبل التواصل بين مراكز تجمعات السكان العرب.

ديموغرافيا

١٦ - يحذر التقرير في لهجة منذرة من أن "الاسقاطات" تشير إلى أن المشروع سيسفر عن نقل "قرابة ٥٠ ٠٠٠ مستوطن يهودي" من إسرائيل إلى المنطقة. وفضلا عن أن مصدر هذه الاسقاطات غير واضح فإن أي حسبة سريعة ستصل إلى أن معدل شغل الوحدات سيجاوز ١٠ أشخاص في الوحدة، الأمر الذي ينبغي أن يلقي ظلالا من الشك على هذه الأرقام.

١٧ - وفي الواقع فإن ما ذهب اليه التقرير من أن المشروع "سيمعن في تغيرر الطابع الديموغرافي للمدينة" هي أمور لا أساس لها من الصحة. فالسكان اليهود في القدس يمثلون الأغلبية منذ ما يجاوز ١٠٠ عام وقد ظل التوازن الديموغرافي للقدس على ما هو عليه تقريبا منذ عام ١٩٦٧. وفي الواقع، فمنذ عام ١٩٦٧ تغيرت النسبة بين السكان اليهود والعرب (٧٤,٢: ٢٥,٨) لصالح السكان العرب وهي تبلغ حاليا ٧١:٢٩. ومن المقدر أن يرتفع عدد السكان العرب إلى الثلث بحلول عام ٢٠١٠.

اقتصاديا

١٨ - وردت في التقرير اتهامات تشير إلى أن مشروع هار حوما "من المتوقع أن يترتب عليه آثار ضارة على الاقتصادي الفلسطيني المدمر بالفعل". ورغم أن التقرير لم يشر إلى الأساس الذي بنى عليه تحليله فإن مضمونه الواضح هو أن الاقتصاد الفلسطيني قد لحقه الدمار نتيجة للسياسات الاسرائيلية. ولو كان من الضروري التعليق على الحالة الاقتصادية الخطيرة للاقتصاد الفلسطيني، فربما كان يتعين على التقرير أن ينظر في إيراد إشارة إلى تقرير إدارة الرصد ومراجعة الحسابات الفلسطينية المؤرخ ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧ الذي كشف أن مبلغ ٣١٠,٩ ملايين دولار من تبرعات المانحين المنقولة عن طريق القيادة الفلسطينية لم تصل على الإطلاق إلى غايتها؛ أو إلى الآثار الاقتصادية المدمرة للإرهاب الفلسطيني الذي يؤدي إلى عمليات إغلاق ويحرم آلاف الفلسطينيين من كسب عيشهم.

١٩ - وفي السياق الاقتصادي أيضا، يشير التقرير إلى "الخسائر التي يتكبدها الفلسطينيون الذين يُستولى على أراضيهم". وبموجب القانون الإسرائيلي، يحق لملاك الأراضي المصادرة لأي سبب الحصول على تعويض كامل. وإلى الآن، دفعت مبالغ مجموعها ٦,٧ ملايين دولار كتعويض إلى ملاك هار حوما الذين طلبوا الحصول على هذه التعويضات. ورغم أن الملاك العرب المعنيين على علم بهذا الحق، فإن أحدا منهم لم يتصل بهيئة الأراضي الإسرائيلية للاستفادة من هذا التعويض القانوني، ومن الواضح أن ذلك يرجع إلى أسباب سياسية.

الآثار على عملية السلام

٢٠ - ومرة ثانية، فرغم أنه من الواضح تماما أن تقييم آثار مشروع هار حوما على عملية السلام يجاوز نطاق المهمة الموكولة بموجب القرار، فإن التقرير يشرع في هذا الأمر مؤكدا في ذلك على أن المشروع "يمثل على ما يبدو في رأي الشعب الفلسطيني أكبر عامل سلبي وحيد يسهم في إنهيار عملية السلام وإثارة الاضطراب في المنطقة".

٢١ - وإذا كان واضعو التقرير يرون أنهم مخولون بإجراء تقييم للمواقف الحالية المؤدية إلى إنهيار عملية السلام، فلربما كان في إمكانهم توجيه قدر من انتباهم إلى المخالفات الفلسطينية المستمرة للاتفاق المؤقت خاصة في ميدان مكافحة الإرهاب، وفرض عقوبات على قتل الأفراد الذين يبيعون أراضي إلى الإسرائيليين، وتحريضات القيادة الفلسطينية التي استمرت بكامل قوتها طوال الفترة التي يستعرضها التقرير.

٢٢ - ويكمن في جذور عملية السلام ذاتها، التزام من كلا الجانبين بحل المسائل المعلقة عن طريق المفاوضات. وعلى الرغم من هذا الالتزام الذي عبر عنه ياسر عرفات في رسالته إلى اسحاق رابين رئيس الوزراء الراحل في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ والذي تكررت الاشارة اليه في كل اتفاق من الاتفاقات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، فإن القيادة الفلسطينية تواصل محاولاتها لكي تتجنب اجراء مفاوضات وجها لوجه ولاجتذاب ضغط دولي للتأثير على إسرائيل. ومع الأسف، فكثيرا ما يظهر التقرير، وتظهر من خلاله الأمم المتحدة، وكأنه على استعداد لأن يكون شريكا متواطئا في هذه المحاولات.

٢٣ - إن مصادقة التقرير على "الرأي الفلسطيني" الذي يشير إلى أن مشروع هار حوما يمثل أهم عامل في "إثارة الاضطراب" هو أمر مقلق على وجه الخصوص. فالمعنى الضمني لذلك هو أن إثارة العنف، بل والعنف في حد ذاته، هو رد مشروع ومفهوم على الخلافات السياسية، وتلك مقولة تعوزها حسن المسؤولية إلى أبعد حد، ولا يمكن إلا أن يعتبر تواطؤا في المحاولات المتعمدة المتكررة للتصعيد المصطنع للعنف في الأراضي.

مسائل أخرى تناولها التقرير

٢٤ - وعلاوة على تحليل آثار مشروع بناء هار حوما المحدد أعلاه، يواصل التقرير إتاحة منبر لترديد كل اتهام يمكن تخيله ضد إسرائيل، دون أي دليل وذلك بصرف النظر عن علاقته بالمهمة الموكولة بموجب القرار. ومن بين الاتهامات الأخطر التي عرضها التقرير دون أن يطعن فيها أحد ما يلي:

مساكن العرب

٢٥ - فيما يتعلق ببناء منازل للعرب في القدس، يشير التقرير إشارة خاطفة إلى وعد الحكومة الإسرائيلية ببناء ٥٠٠ ٣ وحدة سكنية أخرى من أجل الفلسطينيين في القدس ويذكر أن هذه الوحدات لن تبنى في هار حوما. وفي الواقع، فإن هذه الوحدات السكنية، بالإضافة إلى ٥٠٠ ٢ وحدة سكنية أخرى، ستبنى من أجل العرب كجزء من مشروع هار حوما الكلي.

٢٦ - وفي هذا الصدد، يورد التقرير أيضا اتهامات مفادها أن الحكومة لم تقم ببناء سوى ٦٠٠ وحدة سكنية فقط منذ عام ١٩٦٧ من أجل السكان العرب. وفي الواقع، وحسب ما ينبغي أن يكون واضعو التقرير على علم به، فإن الميل في القطاع العربي يتجه إلى تشجيع البناء بواسطة القطاع الخاص وليس البناء عن طريق الحكومة. ولذلك، فإن سجلات الضرائب تعطي صورة أصدق بشأن إسكان العرب في القدس، فهي تبين أنه كانت هناك ٢٠٠ ١٢ شقة في القطاع العربي في عام ١٩٦٧ بينما وصل هذا العدد إلى ٠٦٦ ٢٧ شقة في عام ١٩٩٥ - أي بزيادة قدرها ١٢٢ في المائة. وكان النمو أقل في القطاع اليهودي خلال الفترة ذاتها إذ بلغ ١١٣ في المائة.

النشاط الاستيطاني

٢٧ - إن تأكيد التقرير أن النشاط الاستيطاني بما فيه "البدء في بناء مستوطنات جديدة" استمر خلال الفترة قيد الاستعراض يتناقض مع ما توصل اليه التقرير ذاته في الفقرة ١٥ من أن مشروع هار حوما هو أول "مستوطنة جديدة" تبدأ في بنائها الحكومة الاسرائيلية الحالية. كما يتجاهل بصورة سافرة أن الحكومة الاسرائيلية الحالية لم تقم ببناء أي مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢٨ - واستشهد التقرير بتقارير غير محددة تفيد أن إسرائيل انتزعت ملكية ٠٠٠ ٣٠ دونم من "الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية" وفي الحقيقة، فإن إسرائيل لم تنزع ملكية أي أراضي خاصة لإقامة مستوطنات. فالمستوطنات تقام على أراضي عامة، ولا تقام إلا بعد أن يؤكد تحقيق قضائي شامل عدم انتهاك أي حقوق خاصة.

حقوق الإقامة

٢٩ - تضمن التقرير اتهامات تشير إلى أن إسرائيل تنفذ تدابير في محاولة لتغيير طابع القدس ومركزها القانوني وتركيبتها الديموغرافية، من بينها الغاء الحق في الإقامة ومصادرة بطاقات الهوية. وفي الواقع، فإن إسرائيل لم تلغ حق إقامة أي فلسطيني مقيم بصفة قانونية في القدس. ويمكن لهؤلاء الفلسطينيين، شأنهم في ذلك شأن أي شخص آخر يقيم في إسرائيل بصفة مستمرة، مواصلة الإقامة دون فقدان أي ميزة تكون من حقهم. ومثلما يحدث في البلدان الأخرى، يخضع المقيمون إقامة دائمة، ممن لم يطلبوا الحصول على الجنسية، للقواعد العادية التي تطبق على جميع المقيمين الآخرين إقامة دائمة ممن يعيشون في إسرائيل.

٣٠ - ويجب التأكد على أن هذه الأحكام تنطبق على جميع المقيمين إقامة دائمة في دولة إسرائيل على حد سواء وليس على "غير اليهود" فقط، على النحو المشار اليه في التقرير. وهذه أحكام سارية منذ سنوات عديدة ولم يطرأ عليها أي تغيير مؤخرا.

تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة

٣١ - يذكر التقرير أن إسرائيل لم "تقبل تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بحكم القانون" على الأراضي. وموقف إسرائيل في هذا الصدد معروف جيدا، ولكنه لم ينعكس في التقرير. وبموجب المادة ٢، تنطبق الاتفاقية فقط على احتلال "أراضي طرف سام متعاقد"، أي أراضي كانت أصلا تحت سيطرة سيادة شرعية. ولا يمكن تطبيقها لذلك على أراض مثل الضفة الغربية وقطاع غزة، وكانت خاضعة من قبل للاحتلال ولم تكن خاضعة لسيادة شرعية. ومع ذلك، وبغية كفالة أن الحماية الإنسانية للسكان المحليين لن تتعرض لمصاعب نتيجة لمسائل شكلية أو قانونية، فإن إسرائيل قد تعهدت بالعمل بحكم الواقع وفقا للأحكام الإنسانية للاتفاقية.

٣٢ - أما انتقاد التقرير لإسرائيل لعدم تطبيقها الاتفاقية بحكم القانون فقد يبدو أنه يقبل ضمنا أن هذا التطبيق هو القاعدة في حالات الاحتلال. وفي الواقع، وبالرغم من أمثلة عديدة للاحتلال الفعلي من جانب الموقعين على الاتفاقية، فإن تطبيق إسرائيل لأحكام الاتفاقية يعتبر المرة الأولى والوحيدة التي تطبق فيها في تاريخ الاتفاقية.

القيود على التنقل

٣٣ - ينتقد التقرير إسرائيل لإحباط "مبدأ الوحدة الإقليمية كما أُعلن في اتفاقيات أوسلو"، بفرض قيود على تنقل الأشخاص والسلع. وترتيب الأثر بأن إسرائيل تنتهك بذلك الاتفاقيات هو أمر ينطوي على تضليل؛ فوفقا لأحكام الأمن بالاتفاق المؤقت، فإن لإسرائيل حق محدد في اللجوء إلى الإغلاق الجزئي أو الكلي حسب الحاجة.

٣٤ - وينبغي التذكير بأنه جرى تنفيذ الإغلاق في أعقاب سيل من عمليات إلقاء القنابل الانتحارية التي أدت إلى وفاة أكثر من ستين شخصا، من الإسرائيليين وآخرين، بما في ذلك فلسطينيون. وعلاوة على ذلك، فإن عمليات إلقاء القنايل هذه قد وقعت عند تخفيف القيود السابقة على انتقال الفلسطينيين إلى إسرائيل وقد وقعت إحدى هذه الهجمات كنتيجة محددة لاستغلال نقطة عبور للسلع من غزة إلى إسرائيل. وفي الوقت الحالي لا يوجد في الواقع إغلاق في حد ذاته. وقد حصل نحو ٠٠٠ ٦٥ فلسطيني على تصاريح بدخول إسرائيل. وهذا العدد آخذ في التزايد، ولا توجد أي عوائق على تدفق السلع إلى المناطق الفلسطينية ومنها. وأصبحت الضوابط الأمنية أكثر كفاءة، مما أدى إلى تمكين الشاحنات التي تحمل شحنات تجارية من السير على الطرق دون أي تأخير أو إعاقة لا لزوم لهما.

٣٥ - ويذكر التقرير أيضا أن القيود تعوق عمل مسؤولي الأمم المتحدة ومشاريعها، متجاهلا بذلك الاتصال اليومي والجهود اليومية التي تبذلها إسرائيل لتيسير عمل وكالات الأمم المتحدة، بصرف النظر عن المخاطر الأمنية التي تنطوي عليها.

الممر الآمن، وميناء غزة، ومطار الدهانية

٣٦ - إشارة التقرير إلى حقيقة أن ترتيبات الممر الآمن لم تتخذ بعد وأنه لم تتم الموافقة على ترتيبات الميناء والمطار تتسم بعدم الأمانة، وهذا أقل ما يقال عنها. على أن تنفيذ هذه المواضيع الثلاثة يحتاج إلى حل سلسلة من القضايا بين الجانبين. ويشكل رفض الجانب الفلسطيني إجراء مفاوضات مع إسرائيل بشأن هذه القضايا العقبة الوحيدة أمام تنفيذها.

٣٧ - وفي حالة الممر الآمن، جرى التفاوض بشأن مشروع وثيقة تم فيها حل معظم الخلافات المعلقة. وفيما يتعلق بالميناء والمطار، فضل الجانب الفلسطيني محاولة إرساء حقائق على أرض الواقع من طرف واحد بدلا من تنسيقها مع إسرائيل، كما تعهد بذلك في الاتفاق المؤقت. ولذلك، وبالرغم من أن الاتفاق المؤقت ينص على أن جميع الجوانب المتعلقة بإنشاء ميناء في قطاع غزة يتعين مناقشتها والاتفاق عليها بين الجانبين، فإن الفلسطينيين قد بدأوا في الأعمال الإنشائية على رصيف مرفأ قديم في قطاع غزة مع نية معلنة بتحويله إلى ميناء. وبالمثل، قام الجانب الفلسطيني بإنشاء مطار في الدهانية وهو ما يعد انتهاكا مباشرا للاتفاق المؤقت والاتفاقات اللاحقة بين الجانبين. وتنتظر إسرائيل عودة الجانب الفلسطيني إلى مائدة المفاوضات حتى يمكن حل هذه القضايا.

المزيد من إعادة الانتشار

٣٨ - يذكر التقرير أن الحالة قد زاد تفاقمها بسبب القرار الإسرائيلي بشأن "تحديد" المرحلة الثانية من إعادة الانتشار بنسبة "٩ في المائة فقط من الضفة الغربية". وإذا كان واضعو التقرير يودون تنصيب أنفسهم حكاما على اتفاقات عملية السلام، فإن أقل ما يمكن توقعه هو الإلمام ببنود هذه الاتفاقات. وينص الاتفاق المؤقت على أن الالتزام بإجراء المزيد من إعادة الانتشار سيكون "متناسبا مع افتراض مسؤولية الشرطة الفلسطينية عن النظام العام والأمن الداخلي". وبعبارة أخرى، يتوقف التزام إسرائيل بزيادة إعادة نشر قواتها في الضفة الغربية على إثبات الشرطة الفلسطينية أنها قادرة على ممارسة مسؤولياتها الأمنية. غير أن التقرير لا يولي أي اهتمام بممارسة الجانب الفلسطيني للمسؤولية الأمنية.

٣٩ - وعلاوة على ذلك، فإن مدى المرحلتين الأوليتين للمزيد من إعادة الانتشار، ومسألة ما إذا كان يتعين أن يتم في المنطقتين باء أو جيم أمور غير واردة في الاتفاق المؤقت ولكنها متروكة لإسرائيل لكي تحددها بمعرفتها وحدها. ومع ذلك فإن التقرير لا يجد صعوبة في إصدار حكم خاص على نطاق إعادة الانتشار.

التدابير الأمنية

٤٠ - من بين قضايا أخرى أثيرت في التقرير، ترد مزاعم بانتهاك التدابير الأمنية. وتتحدى طبيعة هذه المزاعم غير القائمة على أساس أي رد تفصيلي. غير أنه يمكن للمرء مرة أخرى أن يتساءل فقط عن النهج غير المسؤول الذي قاد واضعو التقرير إلى تناول هذه المسائل الأمنية دون إيلاء اعتبار إلى أن الأمر

يتطلب الإشارة إلى الهجمات الإرهابية التي أدت إلى نشوء الحاجة إلى مثل هذه التدابير الوقائية أو الرادعة.

٤١ - ولذلك يرى التقرير أنه من المناسب إثارة اتهامات ضد إسرائيل بالاحتجاز الإداري، وإساءة المعاملة، وبحظر التجول، وبهدم المنازل ولكن دون الإشارة إلى الحقيقة غير القابلة للتجزئة بأن الهجمات الإرهابية منذ بداية عملية السلام قد أدت إلى مقتل ٢٤١ إسرائيليا، من بينهم ١٤٣ من المدنيين. وخلال نفس الفترة، تسبب الإرهابيون في إصابة ٣٤٣ ١ إسرائيليا، منهم ٦٦٩ مدنيون. كما أن التقرير لم ير أنه من المناسب حتى إيلاء الاعتبار للمعضلة المؤلمة التي تواجه دولة إسرائيل لتحقيق التوازن بين واجبها بحماية أرواح سكانها من الهجمات الإرهابية وبين التزامها باحترام حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حقوق الإرهابيين رهن التحقيق. ويبدو أنه فيما يتعلق بهذه المسائل، شأن مسائل أخرى عديدة، كان يتعين على إسرائيل مرة أخرى أن تدفع الثمن في المحافل العامة لمناقشتها الصريحة والديمقراطية للقضايا الحساسة التي لا يُسمح في بلدان أخرى عديدة بطرحها علانية.

الخلاصة

٤٢ - للتقرير صلة ضئيلة، أو ليس له صلة على الإطلاق، بالمهمة الصادر تكليف بها من القرار دإط - ٢/١٠. ولم يبذل أي جهد لفهم أو إدراك مدى تعقيدات القضايا التي يثيرها. وهو يكتفي بعرض تقارير غير ثابتة كحقيقة واقعة وترديد آراء سياسية متحيزة دون تمحيص أو انتقاد. وقد جرى عن عمد تحديد محور التركيز في التقرير: فهو يركز على التدابير الأمنية لإسرائيل ردا على الهجمات الإرهابية بدون إيلاء أي اعتبار للإرهاب والتحريض اللذين أوجدا الحاجة إلى هذه التدابير. ويتجلى نوع مثير للقلق البالغ من عدم المسؤولية عندما يوجه اللوم إلى إسرائيل عن "إثارة الاضطراب" في الأراضي، ومع إعفاء الجانب الفلسطيني بالتالي من أي مسؤولية عن التحريض على هذا العنف وتصعيده. ويتخذ التقرير مواقف تنطوي على إصدار أحكام على قضايا اتُفق بين الجانبين على التفاوض بشأنها في مفاوضات المركز النهائي. وبعيدا عن الإسهام بأي حال في استئناف مفاوضات السلام، يبعث التقرير برسالة واضحة إلى الجانب الفلسطيني، بأن الأمم المتحدة هي محفل ملائم ومستعد للالتفاف حول عملية السلام.

٤٣ - إن المتورطين بالفعل في تصعيد العنف ومحاولة تقويض عملية السلام سوف يستمدون تشجيعا كبيرا من هذه الوثيقة. ولكن المتمسكين بالأمل في التوصل إلى حل سلمي للخلافات عن طريق التفاوض هم الذين يمكن أن يشعروا وحدهم بالاستياء الشديد.

- - - - -